واقع التحولات السياسية لجزائر التسعينيات

طبال نعمية- جامعة الجزائر

مقدمة:

لقد سجلت الجزائر بعد الأحداث التي عرفتها منذ أكتوبر 1988 أكبر المحاولات نحو التحولات والتغيير الجذري والعميق الذي مس جهازها الاقتصادي، وجزء كبير من العلاقات الاجتماعية، إلى جانب مؤسساتها الثقافية. لكن يعتبر المستوى السياسي هو حتما من أظهر هذه التحولات بشكل أسرع وأوضح.هذا من جهة لأن القضايا السياسية تشكل دائما الاهتمامات الأساسية. ومن جهة أخرى للأهمية التي يتميز بها الجانب السياسي الذي هو دائم الحضور في حياتنا من خلال تأثيره الطويل إلى حد ما في واقع الديناميكية الاجتماعية بسبب وصايته وأبوته الذي مارسها على المجتمع حتى صار هذا الأخير يحمل طابع النظام السياسي وثقله المهيمن فمثل هذه الوضعية تجد لها تفسيرا من خلال السيرورة التاريخية التي كان موضوعا لها المجتمع بأكمله. إن الدولة ومنذ ظهورها لا تمثل نوع من التركيبة لمجتمع مدني موجود، بل بالعكس إنها تفرض نفسها كعنصر في التركيبة، حتى أصبحت تلعب الدور الرئيسي في تشكيلة المجتمع، حتى صار هذا الأخير يتهيكل انطلاقا من حركية الدولة معه بإتباع تطوراتها، لهذا نجد أن التحولات التي كان موضوعا لها الحقل السياسي بعد أحداث أكتوبر 1988 كان له وقعا على سيرورة الحركية الاجتماعية، خاصة لما أخذ الوضع يتطور بصورة كبيرة عندما بدأ النظام السياسي يتحرك في كل الاتجاهات وبدا فاقدا السند الشعبي بسبب التناقضات التي كانت تميزه والتي أدت إلى تراجع شرعيته التاريخية والذي كان يمثله البعد الثوري. ولعل من المشاكل التي زادت في تفاقم أزمة النظام السياسي هو ما يمكن حصره في

إخفاق مشروع التصنيع الذي كان يعول عليه كثيرا. حتى بدت مشاكل التنمية التي أرادت إيجاد حلول سريعة سببا في انفجار الحقل السياسي بأكمله والذي نتج عنه فيما بعد مبادرة الإصلاحات السياسية والانفتاح الديمقراطي. فمثل هذه المبادرة تمخضت عن قرارات البنية الفوقية ولم تكن نتاجا لحركات الشارع،وذلك عندما فشلت مجموعات من السلطة في ادعاءاتها التنموية، وفي تقديمها بدائل ضعيفة، بل أكثر من ذلك، عندما واجهتها ثورات السخط والنقمة، بمعنى آخر ظهرت الإصلاحات السياسية لفيفري 1989 أنها تعكس إفلاس الدولة أكثر من كونها انتصار الديموقراطية . وحتى نستقرأ أهم التحولات التي مست بنية الحقل السياسي أثناء المرحلة التي عرفت فيها الانتقال من نظام الأحادية الحزبية إلى نظام التعددية الحزبية، فإننا سنقوم بالاعتماد على تقسيم المجال السياسي إلى ثلاث مراحل أساسية ميزت هذه النقلة النوعية. فالمرحلة الأولى هي تلك التي تمتد من 1988 إلى غاية 1992 والتي تعرف بمرحلة الانفتاح السياسي أو الديموقراطي . أما المرحلة الثانية فيمكن تحديدها زمانيا من 1992 إلى غاية 1995 أي ما أطلق عليها بمرحلة الجمود السياسي أو ما كانت تعرف بفترة توقيف المسار الانتخابي. أما المرحلة الثالثة والأخيرة فهي التي تبدأ من 1995 وإلى غاية 1999، وما أطلق عليها بفترة العودة إلى المسار الانتخابي. وانطلاقا من هذا التقسيم نقول أن لكل مرحلة من هذه المراحل محطات هامة سنتطرق إليها، علنا نصل إلى مسح عام عن التحولات التي عرفتها الجزائر على مستوى هذا البعد.

1. المرحلة الأولى (1988-1992)

إن الشيء المميز لهذه المرحلة هو إرادة النظام في التوجه نحو ممارسات يريد أن تطغى عليها الطابع الديموقراطي من الناحية الظاهرية أساسا. كما أن هذه المرحلة، "رغم قصرها من حيث الزمن، إلا أنها من أخصب المراحل السياسية على مستوى الحدث السياسي، عنف، انتخابات، مسيرات، تنظيمات، اغتيالات...الخ"، (جابي، ع.ن. 1999. ص 62) وهذا نظرا للديناميكية الكبيرة التي ميزتها في حركيتها من خلال إدخال تغيرات متفاوتة العمق على النظام السياسي الذي طالما حافظ على استقراره. بلا شك أن الرغبة الشديدة الذي أبرزها النظام السياسي أنذاك

في التوجه نحو الانفتاح الديمقراطي كانت تحكمه خلفيات وأسباب شكلت المحرك الأساسي لهذا الانفتاح .ولعل من بين أهم أسبابه،هي الخطة المعتمدة والمتمثلة في الاصلاحات الاقتصادية.ذلك أن حركة هذه الاصلاحات التي تم اعتمادها في أواخر الثمانينيات أريد لها أن تكون أكثر عمقا من سابقتها، لكن نقص الانضمام والمساندة في وسط المجتمع من جهة، والعراقيل التي كانت تواجهها من داخل أطراف في النظام السياسي من جهة أخرى، جعلت من الانفتاح السياسي وتبني الديموقراطية اختيارا ضروريا من أجل دفع حركتها وفك الخناق عنها وإقحام أكبر للمجتمع في ديناميكيتها. وتعتبر هذه المرة الأولى التي يشار فيها إلى أهمية ربط الاصلاحات الاقتصادية بالإصلاحات السياسية كعلاقة تكاملية لا يمكن إنكارها.لكن هل يمكن القيام بإصلاحات اقتصادية وسياسية في نفس الوقت، في حين أنهما سيرورتين مختلفتين ؟. إن الشيئ المميّز لتلك الفترة هو أن نظام الشادلي كان يريد التخلص من معارضي الإصلاحات الاقتصادية خاصة وأنه كان يعتقد أن هذه الإصلاحات كفيلة بإيجاد حل ليس فقط لأزمة القطاع الصناعي بمؤسساته الصخمة، وبل ايضا للإختلالات اوظيفية التي تميز النظام السياسي الذي لم يكن قادرا على إعطاء حلول للمشاكل المتعددة الأبعاد التي فرضتها مرحلة ما بعد الاستقلال. هكذا يكون أهم شيء أتى به أكتوبر 1988 هو قبول النظام للتعددية الحزبية، وبهذا تعرف الجزائر المستقلة أول تحول هام في الحقل السياسي الوطني. كيف يستقبل الجزائريون ما اضطر النظام منحهم إياه، وهم الذين لم يرفعوا تماما شعارات تطالب بالتعددية الحزبية أو إدخال الديمقراطية في الممارسة السياسة، صحيح أن المتظاهرين وجهوا جام غضبهم نحو رمز السلطة الرئيسي آنذاك وهو حزب جبهة التحرير الوطني. ولكن بالمقابل، الغضب كان موجه أيضا صوب وحدات توزيع مواد الاستهلاك وهذا لا يعني بدوره أن أحداث أكتوبر كان مبررها الأساسي دوافع استهلاكية أساسا لكن ومن ناحية أخرى يبدو أن الأهداف الحقيقية من وراء الانفتاح السياسي تكمن أولا في سعي رجال الاصلاحات في محاولة تضييق تأثير أطراف من داخل السلطة السياسية والمعادية للاصلاحات الاقتصادية وثانيا في جعل الانفتاح السياسي كشكل من الامتياز من طرف السلطة تجاه المجتمع في مقابل إلغاء الدولة التزاماتها من بعض دوائر الأعمال

الاقتصادية وخاصة الإجتماعية،وعليه فإن السعي نحو تبني الديموقراطية كان يدرك كتعويض لبعض الفئات الاجتماعية ولا سيما الفئات ذات الدخل المتوسط عن خسارة بعض الفوائد الاجتماعية، بعض الإعانات التي كانت تضمنها الدولة، بهذا يبدو أن الانفتاح السياسي لم يكن في نظر محركيه وباعثيه كسيرورة تسمح بالتعبير عن تناقضات سسيو- إقتصادية- سياسية وإجتماعية التي كانت مكضومة مدة تقريبا 30 سنة فهي في نظرهم مجرد خطوة تحاول أن تجعل انسحاب الدولة تجاه المطالب الاجتماعية شيء مقبول «لقد كان هناك رغبة نحو الديمقراطية الهدف منها هو تنحي الدولة عن الحقل الاقتصادي ». (Addi, L. 1995. P 132) لهذا كانت التغيرات التي طرأت على الحقل السياسي ما بين (1989- 1992) تميزها الكثير من الارتجال والتسرع في الأحداث، فما هي إذا أولى الخطوات المتبناة نحو ما يعرف بالإنفتاح الديمقراطي ؟

بعد أحداث أكتوبر 1988 أعلن رئيس الدولة بتنظيم استفتاء شعبي يوم 3نوفمبر 1988 للفصل في الإصلاحات التي تنوي السلطة إدخالها على الساحة السياسية، وقد تمت صياغة مشروع التعديل أو ما يعرف بالمراجعة الدستورية وهذا دون مشاركة حزب جبهة التحرير الوطني كطرف في الإصلاح. وبهذا اعتبر هذا المشروع كخطوة أولى للقيام بإصلاحات سياسية واسعة وإنهاء نظام الحزب الواحد، وعليه قدم الدستور في شكله النهائي للتصويت عليه في 23 فبراير 1989 . إن أول ملاحظة تجلب الانتباه في دستور1989، تتعلق بإلغاء الاختيار الاشتراكي الذي نص عليه دستور 1979، «إذ يعد الدستور الجديد مثل سابقه، عندما أعلن أن الإسلام دين الدولة وقد قام أيضا بتأسيس المجلس الإسلامي الأعلى كمرجع يعود إليه رئيس الدولة أثناء إصدار قراراته... فهكذا اختفت الإشتراكية وجاء الإسلام ليعوضها" (Quandt,w.1999. p66). كما نّص هذا الدستور على ضمان حقوق المواطنين وحرياتهم الأساسية، كما نصت المادة 39 على حريات التعبير وإنشاء الجمعيات. والجديد أيضا هو الإعتراف بحق تشكيل الجمعيات ذات الطابع السياسي، المادة 40. بالرغم من عدم الإفصاح عن كلمة التعددية الحزبية إلاّ أنه كان واضحا أن المقصود من هذا هو فتح المجال للقوى السياسية كي تمارس نشاطاتها، وهذا دليل على عمق

الثقافة الأحادية السياسية وتجذرها لدى النخبة الحاكمة آنذاك إلى درجة تفضيل عبارة جمعية ذات طابع سياسي عوض أحزاب سياسية مباشرة. باختصار يمكن القول أن دستور 1989 جاء "لتحقيق الهدف الديمقراطي من خلال المواد 36- 39- 40»، (بهلول، ب، م، ج. 1994. ص 79). وإعطاء الإطار التشريعي للتغيير. وفي هذا الإطار أظهر دستور 1989 براعة الرئاسة في إتقان اللعبة السياسية من خلال الموازنة بين الإنفتاح والإنغلاق قالسياسي : الإنفتاح نحو التعددية الحزبية ضد الحزب الواحد السابق وهو حزب جبهة التحرير الوطني .... أمّا عن حركة الإنغلاق فكانت في نطاق رفض فكرة تفويض كتابة الدستور من أطراف تمثلها القوى الحية للأمة، ولكن عهدت بهذه المهمة إلى دائرة مطلعة وهو ما شكل انتقاد لهذا الدستور كونه يتمحور في عدم إشراك المفكرين وقوى إجتماعية وإطارات. لكن يبقى دستور 1989 من أبرز مستجدات الواقع أنذاك عندما أعطى دفعا وانطلاقة نحو الديمقراطية، وذلك من خلال ظهور العديد من الأحزاب فكانت الفترة الممتدة ما بين 1989 و1991 هي الأخصب من حيث إنشاء عدد معتبر من الأحزاب . حيث بلغ عدد الأحزاب المعتمدة عام 1989 حوالي 18 حزبا، ثم 30 حزبا عام 190، ثم 40 حزبا في أفريل 1991. ووصل العدد إلى 56 حزب في ديسمبر 1991، هو ما سمح للحركات القديمة والمحظورة بأن تظهر مرة ثانية لكن بشكل شرعي مثل (PAGS وFFS). و«بهذا كان التحول من النقيض إلى النقيض (من الإحتكار السياسي) إلى تكوين أكثر من ثلاثين تشكيلة سياسية خلال سنتين. ليتعلق الأمر بالعبور الوعر الذي أظهر وجود معارضة متعددة وغير مهيكلة.هذه المعارضة لم يكن لديها فرصة للظهور، بالتالي فإنها لم تستطع أو لم تعرف كيف تنظم نفسها .لهذا كانت معارضة مشتتة ومفتتة» (Boukhobza, M.1990 .P 229) خاصة وأنها كانت تعمل خارج منطق القطيعة مع النظام القائم، فكانت تمثيل فعلى لبعض دوائر السلطة المركزية التي تحركهم حسب طريقتها. فهذه الأحزاب صارت تعرف كامتداد للنظام السياسي والتي اصبحت تحركها إطارات متكونة حسب قواعد وممارسات النظام السابق .أما عن العلاقة التي كانت تجمع فيما بين هذه الأحزاب ونقطة الإلتقاء فيما بينها فكانت تتمثل من خلال نقدها . فهذه الوضعية أعطت ديناميكية يميزها نوع من الشك والريبة من جهة ونوع من

التحرير والانطلاق من جهة أخرى. ذلك أن مختلف التيارات السياسية التي كانت تعاني من الردع والقمع وجدت طريقها أخيرا نحو الظهور، فالأمل عوّض الرتابة اليومية، على الأقل في البداية، والأشخاص الذين كانوا يخشون التعبير فجأة وجدوا الطريق مفتوحا. فالحياة السياسية عرفت انتعاشا لم تعرفه قط، فصار هناك لقاءات واجتماعات شعبية أخذت تقام في كل مكان، فبعض الأحزاب أصبحت تنظم مجموعات ومظاهرات شعبية، والتلفزة صارت تبرمج مناقشات سياسية منتظمة.... فهذا الانتعاش الذي عرفته السيرورة الديمقراطية جعلت الرئيس الشادلي يبادر بالإعلان عن انتخابات محلية، كمبدأ للتجسيد الفعلي للديمقراطية وكمصدر هام من مصادر شرعية النظام السياسي الذي كان يهدف إلى إظهار نية في مواصلة المسار الديمقراطي.وانطلاقا من هذا صيغ أول قانون انتخابات وذلك في أوت 1989 والتي كانت نصوصه مغايرة تماما لنصوص القوانين السابقة،وذلك بهدف مسايرة سياسة التعددية، ولعل من بين أهم النقاط المثارة فيه هي قضية التصويت بالوكالة . بحيث كان هذا القانون يسمح للرجال بالتصويت نيابة عن زوجاتهم بمجرد استظهار السجل العائلي، بالإضافة إلى أنه بإمكان كل رجل التصويت بالنيابة عن ثلاثة أشخاص من عائلته، لهذا كان هذا القانون وراء تعسفات كبيرة كما يظن البعض. (Quandt, w.1999. P72) لكن هذا لم يمنع من أن تكون الانتخابات المحلية (البلديات والمجالس الولائية) في جوان 1990 كأول امتحان للديمقراطية وأول تنافس للأحزاب السياسية التي أبرزت ميزان القوى من خلال نتائجها. فكان فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالأغلبية بنسبة 55.25٪ وبنسبة مشاركة بلغت 65٪ من المسجلين. أما عن الأحزاب التي عبرت عن مقاطعتها لهذه الانتخابات، نجد حزب القوى الإشتراكية FFS والحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر MDA. والملاحظ بالنسبة لنتائج هذه الإنتخابات في كونها جعلت الخريطة السياسية في البلاد تغير تغيرا جذريا، إذ انهزمت جبهة التحرير الوطني في أول إقتراع تعددي وهو ما زاد من شروخاتها الداخلية. ففي الخريف من تلك السنة، أعلنت شخصيات سياسية هامة إستقلاليتها عن FLN. في حين أعطت هذه النتائج مكانة كبيرة لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذي تمكن من جلب أنظار الأوساط الوطنية والدولية ومن فرض وجوده . فالأهمية

السياسية والاجتماعية والأيديولوجية التي أخذها هذا الحزب جعلت منه الحزب الذي كان له أكثر تأثيرا في الحياة السياسية مقارنة بالأحزاب السياسية الأخرى وحتى حزب جبهة التحرير الوطني الذي لم يصمد امام الهجومات الانتخابية "للفيس". حيث ترك بصمته في تاريخ الجزائر في مرحلة ما بعد أكتوبر 1988، إذ اعتبر فاعلا سياسيا قويا إلى درجة ألقى فيها بضلاله على أحزاب لها السبق التاريخي وتجربة النضال مثل حزب جبهة الطليعة الاشتراكية، جبهة القوى الاشتراكية، الحركة من اجل الديمقراطية في الجزائر، وذلك نظرا إلى جملة الخصائص السسيولوجية التي تتميز بها تركيبته البشرية وطبيعة خطابه وإيديولوجيته وكذا ممارساته ومواقفه. ولعل من بين الأسباب التي جعلت الفيس يحظى بدعم شعبي هو قوة اتصاله بالمجتمع من جهة .ومن جهة أخرى في كونه كان يحمل خطابا راديكاليا مناهضا للنظام القائم الذي كان يتهمه بالفساد. فمنذ ذلك الحين بدأت الحياة السياسية تميزها وجود قطبين وهما السلطة والفيس الذي بدى كمنافس عنيد وفاعل سياسي جديد يطمح إلى السلطة . وعليه فقد شرع هذا الحزب في استعراض قوته من خلال المسيرة التي قام بها في جانفي 1991 عند اندلاع حرب الخليج في حشد جماهيري توجه به إلى مقر وزارة الدفاع الوطني .هذا الاستعراض «وهذه الدعوة التي رفعها الفيس خلال فترة حرب الخليج اعتبرها بعض المراقبين مناورة ذكية وجريئة لإدانة النظام، وتجريده من كل سلطة معنوية وسياسية،قصد الاستلاء على الحكم» (عياشي، أ. 1992. ص 18) .وبهذا كانت حرب الخليج ظرفا لانعاش ديناميكية الفيس .فكانت بداية مظاهر المواجهة بين الفيس والمؤسسة العسكرية والتي أخذت تطورات ومواقف فيما بعد. المهم أن ماحققه الفيس من نتائج في الانتخابات المحلية حمله للمطالبة بالانتخابات التشريعية إلى جانب الرئاسيات وبهذا تكون الانتخابات التشريعية هي الامتحان الثاني للديمقراطية في الجزائر، وتم تحديد إجرائها في 27 جوان 1991، وعليه شرع المجلس الشعبي الوطني بمعية حكومة مولود حمروش في مناقشة قانون الإنتخابات وكيفية تقسيم الدوائر. ومن دون أن نتطرق إلى تفاصيل هذا القانون الذي أحدث صراعا كبيرا في الساحة السياسية حمل الفيس وقتها اتهام الحكومة بتزوير الإنتخابات مسبقا. وأمام ذلك التصعيد في خطاب الفيس الذي قابله تصلب في مواقف

الحكومة، ازدادت الأجواء السياسية توترا خاصة بعد دعوة الفيس للإضراب الغير محدود يوم 25ماي 1991، حيث نظم مسيرة في شوارع العاصمة للمناداة بالدولة الإسلامية، كما قام بامتلاك الساحات العمومية.ومن جهتها دعت الحكومة إلى عدم الإستجابة للإضراب.وقد كانت تلك هي المرحلة الأكثر صلابة لتجربة الجزائر القصيرة في مجال الديمقراطية. فعوض أن تتجه الأزمة نحو الإنفراج صارت تسير يوما بعد يوم إلى التعقيد. حتى صارت الوضعية في نظر المؤسسة العسكرية تشكل تهديدا بأمن الدولة والنظام العام. ففي 4جوان تم تدخل الجيش لتفريق المضربين وإخلاء الأماكن العمومية بالقوة . وعلى إثرها توفي عشرات المتظاهرين فكان ما يشبه عودة أحداث أكتوبر 88.كما أعلن الرئيس الشادلي حالة الطوارئ وإقالة مولود حمروش، وهكذا تم تأجيل الانتخابات إلى وقت لاحق. كما تم تعيين سيد احمد غزالي في5 جوان 1991، والذي وعد بتنظيم انتخابات "حرة ونزيهة" مع قانون انتخابي جديد في أواخر سنة 1991. وفي 30جوان تم إعتقال قادة الفيس وأمام هذه الوضعية كانت البداية الأولى لإنتقال العنف من الشارع إلى أعالي الجبال بحيث بدأ تشكيل نقطة الإنطلاق لحركة مسلحة.

لقد كشفت أحداث جوان 1991 «أن تدخل الجيش متحججا بإضراب الفيس في ماي 1991، كان هدفه الإطاحة بحمروش وتوقيف قادة الفيس» (Quandt, w. 1999. P 82)، فإذا كانت الإطاحة بحكومة حمروش تعني إجهاض مشروع الإصلاحات الإقتصادية فإن توقيف قادة الفيس أعطى عدم استقرار سياسي، فلم يعد الاهتمام منصبا لملاحقة تطبيق الإصلاحات وإنما الحفاظ على النظام. المهم أن بعد تعديل قانون الإنتخابات شرعت حكومة سيد احمد غزالي في تهيئة الأجواء لإجراء الإنتخابات التشريعية التي حددت يوم 26ديسمبر 1991 تاريخا لها. وقد برز الفيس للمرة الثانية كأقوى تشكيلة سياسية، تحصل فيها على 188 مقعد من جملة 232 . ونتيجة كهذه جعلت التجربة الديمقراطية في الجزائر تخرج من هيمنة الحزب الواحد، لتقع في قبضة الحزب الواحد من جديد، وهذا من خلال السيطرة الكلية للجبهة الإسلامية للإنقاذ. في الواقع إن فوز الفيس في أول انتخابات تشريعية في ظل التعددية الحزبية يعتبر بمثابة تحول سياسي هام- على الأقل ظاهريا – في جزائر ما بعد أكتوبر

1988. ورغم كل التحاليل المتعددة الأبعاد التي يمكن أن نتوقف عندها لتفسير هذا الانتصار الانتخابي للفيس الذي يتميز ببعض الخصوصيات السسيولوجية من حيث تركيبته البشرية وطابع أسسه الإيديولوجية والفلسفة السياسية التي بنى عليها ممارسته السياسية، إلا انه يبقى علينا أن نقول إن تجربه الفيس في الحقل السياسي الجزائري من 1988 إلى 1992 هي تجربة كان لها أثر بالغ في إعادة هيكلة واقع العلاقات السياسية في الجزائر التسعينات وحتى جزائر سنوات الألفية الجديدة. فأول اثر هام كان لبروز الفيس كقوة أو كتنظيم سياسي كان بإمكانه أن يستحوذ على الحقل السياسي لو تم فسح الطريق أمام الممارسة الديمقراطية التي تقبل بنتائج انتخابات، مهما كان الفائز في ظل تنافس سياسي مفتوح، وهنا المفارقة، حزب يستعمل الديمقراطية وهو كافر بها ليصعد إلى السلطة ليجهض عليها بعد حصوله على السلطة، وأيضا عدم وجود تنظيمات سياسية أخرى قادرة على تعبئة جماهيرية قوية مثلما فعل الفيس، رغم تدنيه من ناحية النتائج التقنية لعدد المصوتين عليه في منافستين انتخابيتين في مدة ثمانية عشرة شهرا. من جهة أخرى، النظام الحاكم وكل أجهزته الإيديولوجية والوسائل الذي بحوزته لم يستطع الوقوف والصمود أمام زحف الفيس. فهذا التوجه الجديد للخريطة السياسية، جعل القوى السياسية في البلاد والمؤسسة العسكرية، تتحرك لمنع هذا التحول في مسار الجزائر السياسي، وهو ما أدى إلى انزلاق سياسي خطير، طرح نوع من المجابهة بين الفيس والمؤسسة العسكرية نتج عنه تدخل الجيش مرة أخرى في الساحة السياسية. هذا الأخير الذي اتخذ موقعا تمثل في تنحية الرئيس الشادلي باعتباره المسؤول الأول عن ما آلت إليه الأوضاع.

إن هذا الحدث كان أكبر وأخطر منعرج سياسي في أدق ظرف كانت الدولة أثناءها بصدد استكمال مؤسساتها الدستورية. وهو ما أدى إلى خلق أزمة سياسية حقيقية أفرزت شغور منصب الرئاسة وشغور البرلمان . وفي ظل فراغ هذه المؤسسات تقرر إلغاء الدورة الثانية للإنتخابات التشريعية المزمع إجراءها في 16جانفي 1992، وإلغاء نتائج فوز الفيس. وعليه قرر المجلس الأعلى للأمن استحالة مواصلة المسار الإنتخابي كما أعلن تكفله بالقضايا الأمنية. إن الشيء الملاحظ في تلك الفترة، هي تلك المفارقة التي أنتجتها مواقف أحزاب المعارضة: كيف أنهم يطالبون بالديمقراطية

وفي الوقت نفسه يوافقون الجيش عن قيامه بإلغاء الإنتخابات وتوقيف المسار الديمقراطي .أمّا عن المفارقة الأخرى فتلك التي تخص رد فعل المجتمع الذي لم يبدي أي احتجاج فعلي من إلغاء الانتخابات، بالرغم من النتائج التي تحصل عليها الفيس، بحيث نجد ارتياح العديد من الجزائريين... خاصة النساء المتعلمات، اللائكيين، الأمازيغيين وبعض الديموقراطيين والمثقفين. فبالنسبة لهؤلاء يعتبر انتصار الفيس مصدر حدوث كارثة أو حرب أهلية. هو ما يدل على أن أغلبية الجزائريين لم تكن لديهم روابط متينة مع الفيس بالرغم من نتائج الانتخابات . لكن أيا كانت المواقف، إلاّ أن إلغاء الانتخابات التشريعية كان حدثا هاما ، كونه أفرز نظام مهيمن من طرف المؤسسة العسكرية التي وضعت نهاية للتجربة الديموقراطية التي عاشتها الجزائر ما بين 1989 إلى غاية 1992 من خلال الانفتاح السياسي. هذا الانفتاح الذي قام بإضعاف النظام بدلا من تقويته وإنقاذه. وهنا تكمن المفارقة الأخرى إن نقد النظام سيتطور في المجتمع وهذا بفضل الميل إلى التعددية السياسية وإلى حرية التعبير وهو ما كان منعدما إبان الحزب الواحد.

ما نلاحظه كخلاصة لهذه الفترة هو التسارع في كثافة الأحداث التي شهدتها الساحة السياسية والذي يدل عن غياب إرادة فعلية من طرف سلطة الدولة للانفتاح الديموقراطي. لقد كان هناك الكثير من الإرتجال. فلا يكفي المثل والمبادئ الديمقراطية حتى يتم خلق ديناميكية التغير. إن التجربة الديموقراطية أخذت نهاية عكس ما كان يتوقعه الفاعلون لها ،وهذا بفعل المخاطر التي واجهتها والتي كان من أهمها: الاضراب العام الذي شنه الفيس في جوان 1991. وبعده توقيف المسار الانتخابي في بداية جانفي 1992، ثم المخاطر الأكثر خطورة والمتمثلة في تعميم العنف الذي كان يهدف إلى الإقصاء الجسدي.

2. المرحلة الثانية(1992-1995)

إن الشيئ المميز لهذه المرحلة هو خروج الجيش الذي صار له دور أكثر بروزا في سير القضايا اليومية للبلاد، «خاصة وأن الجيش ولأسباب تاريخية، يعتبر من حقه تسيير الدولة الذي هو أساس نشأتها »، (Addi, L. 1995. P 55) وهذا ما عمل على مضاعفة أزمة شرعية الدولة .هذه الدولة التي وجدت نفسها عاجزة على حل المشاكل

الاقتصادية والاجتماعية الملازمة لأزمتها،ولكن حرّكت هذه المشاكل من خلال بروز ظواهر أكثر خطورة وأكثر تعقيدا وصعوبة من حل الركود الاجتماعي، والتدهور الاقتصادي والجمود السياسي. إن التجربة الديمقراطية التي خاضت الجزائر، أظهرت هذه المشاكل التي كانت مصدر العراقيل والعوائق المعتبرة وأضافت إليها مشكلا آخر متمثلا في المشكل الأمني الذي عرف تدهورا من خلال أعمال العنف والإرهاب التي لم يسبق للجزائر أن عرفت لها مثيل في تاريخها الحديث. لكن ومن دون التوقف عند العناصر التفسيرية لذلك هكذا بدأت تدرك الأزمة على المستوى السياسي على أنها أكثر خطورة لأنها سببا لكل الظروف السسيولوجية التي أدت إلى التأزم. خاصة وأن هذه المرحلة، أي مرحلة توقيف المسار الانتخابي أظهرت بأن السلطة السياسية لا تزال تعيش حبيسة النظام القديم فكرا ورجالا وتنظيما. وهكذا أصبحت الوضعية التي صارت تميز الحقل السياسي منذ جانفي 1992،تاريخ ما يصطلح على تسميته بالانقلاب الأبيض، تحمل معها مؤشرات التهديد وعدم الاستقرار . وأمام هذه الوضعية كانت المحاولة لإيجاد سلطة انتقالية تقوم مقام الجيش،لأنه لم يكن لدى هذا الأخير نية في تولي السلطة مباشرة، بالتالي تم الاتفاق إلى إسناد المسؤولية إلى هيئة رئاسية جماعية تحمل اسم المجلس الأعلى للدولة الذي تم تنصيبه يوم 16 جانفي 1992 برئاسة محمد بوضياف الذي كان اختيارا غير متوقعا لكن ذو نوايا سياسية تبريرية من أجل إعطاء شرعية ومصداقية للهيئة الجماعية التي ستسير البلاد.نلاحظ هنا كيف يتم اللجوء إلى الشرعية الثورية لمحاولة تجاوز وضعية لا شرعية.

لقد ظهر محمد بوضياف في غاية الديناميكية، أثناء رئاسته للمجلس الأعلى للدولة، وقد وافق قرار الجيش بخصوص حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذي تم في 4مارس 1992، كما تميز بمظهره الأكثر شعبوي منه ديمقراطي، لكن كان لديه القليل من الوقت حتى يترك بصمة لأنه تم اغتياله بعنابة في جوان 1992. ومنذ ذلك الحين شهدت الجزائر تصعيدا لما يسمى بالعنف السياسي، الذي أخذ بعدها منعطفات ومنعرجات أقحمت البلاد في دوامة ما يسمى بالإرهاب الذي أخذ يستنزف الخيرات والأرواح حتى طال جميع المستويات . وهكذا كانت البداية باتجاه ثقافة حمل السلاح، هذه الثقافة التي أصبحت تعبر أشكال الوعي الاجتماعي الجزائري

على حساب الثقافة السياسية.ولعل اللأمر الذي أدخل البلاد في حالة من الاضطراب والقلق هي عمليات الزجر والردع التي أصبحت تمارسها مصالح الأمن والجيش من خلال عمليات التمشيط وممارسة التعذيب، بالإضافة إلى فتح مراكز الإعتقالات في الصحراء في 13فيفري 1992 لاعتقال البعض من أنصار الفيس. مضاف إليها إقرار حالة الطوارئ في 9فيفري 1992 وحضر التجول الذي أعلن إلى أجل غير محدود. وهكذا تم تبديل القانون بالقوة، وعوض الإخضاع الإجماع، وحل البوليسي والعسكري مكان السياسي، وفي مقابل ذلك عرفت الحياة السياسية جمودا كبيرا من خلال غياب الحوار بين السلطة والمعارضة فأخذ مجال التعبير السياسي يتقلص بفعل تقلص الأحزاب السياسية. فكانت تلك هي المرحلة التي شهدت إضعاف تعبير الحركات الديمقراطية التي كانت تبحث عن شق طريقها، كما أنها المرحلة التي اختفت فيها المؤسسات السياسية التقليدية مثل (المجلس الوطني البلدي) الذي عوض (بالمجلس الاستشاري الوطني)ثم (المجلس الوطني الانتقالي) وعلى إثر هذه المرحلة انتقلت رئاسة الحكومة من سيد احمد غزالي إلى بالعيد عبد السلام في 8جويلية 1992 الذي عرف بسياسته الموجهة التي كانت تصب في غير مجرى الاتجاه العام الذي كان يرحب بالتحرر الاقتصادي والسياسي، بحيث أعيد الاحتكار والمركزية للدولة وهو ما أعطى طابع عودة امتدادها بعد محاولات تجاوزها، وفي ظل هذه الأجواء المتناقضة تضاعفت الإعتداءات ومحاولات الإغتيال، وهو ما أعطى علاقة للأحداث الدموية بالمشكلات السياسية.

وهكذا بدت سنة 1993 كسنة مميزة من حيث الوضعية الأمنية التي اتخذت منعطفا مأساويا من خلال ما عرفه العنف في الفضاءات الحضرية من تطورات وذلك بانتهاج طريق التصفيات الجسدية،انطلاقا من رجال الأمن، ورجال الصحافة والثقافة، ورجال الفكر وحتى بعض الوجوه من النظام. ضف على ذلك بداية الإعتداءات ضد الرعايا الأجانب وهو ما نتج عنه زعزعة مكانة الجزائر دوليا. وفي أثناء سنوات 1994-1995 التي عرفت تصاعد موجة العنف بحيث تنوعت وامتدت لتصل إلى عامة المواطنين. كما تضاعفت عمليات الهدم والتخريب لكل ما يرمز إلى الدولة، زد على ذلك انفجارات السيارات المفخخة ووضع الحواجز المغلوطة. وفي هذه الأثناء كان اهتمام

الدولة منصبا في محاولة إعادة استتباب الأمن. فكان المنطق الأمنى أهم ما يشغلها. (Dahmani, A. 1999. P 185-186) هكذا إذن بدت المرحلة الإنتقالية بأنها مرحلة صراعات دامية أول ما ميزها هو العنف المسلح، وبوصول هذه المرحلة إلى نهايتها في نهاية سنة 1993: لوحظ أنه من الصعب على الجزائر العودة إلى الوضعية السياسية الطبيعية. لكن عوضا عن تمديد هذه المرحلة الإنتقالية، عزم النظام على تنصيب شخصية جديدة كرئيس للدولة وهوليامين زووال في 1994/01/31 الذي ترأس البلاد بشرعية عسكرية. والملاحظ أن المسألة السياسية التي كانت تطرح طيلة سنة 1994 وبداية 1995 هي مسألة الحوار الوطني الذي نادت به السلطة السياسية للتفاوض مع قادة الفيس وهذا من أجل وضع حد للأزمة الجزائرية المتصاعدة في بعدها الأمني. وحتى يظهر الرئيس ليامين زروال عن حسن نيته قام بفصل رئيس الحكومة رضا مالك الذي كان يشكل حجرة عقبة حول كيفية معالجة مسألة العنف المتطرف، فكان من معارضي فكرة الحوار مع الإسلاميين، وعليه تم تعيين مقداد سيفي خلفا له (Dahmani, A. 1999. P 92) إن سياسة زروال في تلك الفترة أظهرت سيرها باتجاه استراتيجية مزدوجة والتي تمثلت في الحوار والتفاوض وفي نفس الوقت تطبيق إجراءات أمنية صارمة تهدف للقضاء على العناصر الإسلامية المسلحة . لكن بالرغم من هذا إلاّ أن محاولة الحوار فشلت، لأن الجيش الذي يعتبر المصدر الأساسي للسلطة كان يرفض الإعتراف بوجود شركاء سياسيين .

وفي ظل هذه الأوضاع اجتمعت في روما مجموعة من أحزاب المعارضة المتفاوتة القوة والمتنافرة ايديولوجيا والتي جمعتها فقط محاولة الضغط على النظام لإيجاد حل سياسي سلمي للأزمة الجزائرية وذلك بدعامة المجتمع الكاثوليكي لسانت إيجيديو sant Egidio المنعقد في 22نوفمبر 1994 والذي كان لقاءها الثاني في بداية شهر جانفي 1995. « وفي هذا الجو السياسي أعلن رئيس الدولة بمناسبة الإحتفال بذكرى أول نوفمبر 1994 عن إجراء انتخابات رئاسية قبل نهاية سنة 1995 التي حددت فترة إجرائها فيما بعد في 16نوفمبر 1995» (جابي،ي ع، ن. 1999. ص 163). هذه الإنتخابات التي مثلت حدثا سياسيا هاما لجزائر ما بعد توقيف المسار الإنتخابي، فكانت بمثابة امتحان فعلي لمصداقية النظام الجزائري داخليا وخارجيا، خاصة وأن

الكثير من الآراء كانت في بعض الأحيان تربط بين الأزمة السياسية والأمنية في الجزائر، وبين إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية لديسمبر1991 . بهذا كان الإعلان عن هذه الإنتخابات كإعلان عن انتهاء ما يسمى بالمرحلة الإنتقالية حيث أعطت إسما رسميا تمثل بالعودة إلى المسار الانتخابي، وهذا بعدما كان المسار الديمقراطي معطلا بفعل الإنسداد السياسي وحالة الطوارئ التي كانت تحمل معها كل مؤشرات الجمود والركود على المستوى السياسي، يمكن القول إن مرحلة ما بعد توقيف المسار الا نتخابي هي مرحلة عدم وضوح الرؤية داخل الحقل السياسي الجزائري، وأن واقع التنافس السياسي اقتصر كله على ضرورة التموقع وراء قبول مكافحة ما يعرف بالإرهاب، أي بصيغة أخرى أن تنضوي تحت لواء مسعى النظام أو يدركك هذا الأخير بأنك ضده وربما مؤيدا لمنطق فرض الإرادة السياسية بالقوة.

3. المرحلة الثالثة (1995-1999)

إن أهم ما يميز هذه المرحلة هي محاولة العودة إلى المسار الإنتخابي الذي كان يعتبره النظام «كجزء من الحل السياسي وبداية لحل أزمة الشرعية والمؤسسات . فالفرضية التي يمكن الإنطلاق منها فيما يتعلق بهذه الإنتخابات أنها تهدف إلى إعادة تشكيل الخارطة السياسية الجزائرية بعد التجربة التي عاشتها الجزائر من جراء فشل الإنتخابات التشريعية لديسمبر 1991. فالهدف من هذه الإنتخابات إذن هو الإستمرار في العملية الإنتقالية التي شنها النظام السياسي بعد أحداث أكتوبر في ظرف جديد وميزان قوى سياسي مختلف عن ذلك الذي كان سائدا في بداية التسعينيات لصالح النظام هذه المرة». (جابي، ع، ن. 1999. ص 158). لقد كانت الإنتخابات الرئاسية لسنة 1995 في مقدمة سيرورة الانتخابات، ليس هذا فحسب بل كانت تعد القليلة من نوعها في العالم العربي، والأولى من نوعها في الجزائر.

في الواقع أن هذه الإنتخابات جاءت وسط أجواء وظروف ميزتها التهديدات من طرف الجماعات الاسلامية المسلحة من جهة،ومن جهة أخرى نداءات المقاطعة التي أصدرتها وروجت لها مجموعة من المعارضة، والتي راهنت كثيرا على مشاركة شعبية ضعيفة. لكن هذا كله لم يثني الجزائريين عن المشاركة والتصويت والتي بلغ معدل المشاركة بها 74.92٪. فلا أحد ينكر أن هذه الإنتخابات كانت تمثل منعرج هام

للأزمة السياسية لأنها كانت تمثل فرصة تعبير ضد العنف. فالإسلام المتعصب صار متنكرا من طرف أغلبية الشعب حتى وإن كان التيار الإسلامي لا يزال يتلقى التعاطف من خلال المترشح الإسلامي "حماس" الذي تحصل على المرتبة الثانية بنسبة 25.58٪. فهذه الإنتخابات كانت تمثل جرس نداء لتوقيف العنف، لأنها كانت أكبر من كونها تصويت لرئيس، وإنما كانت استفتاء من أجل السلم، وعليه ربط المنتخبون مشاركتهم بعودة الأمن والإستقرار. فتصويتهم على زروال كان يعني تكليفهم إياه بهذه المهمة الخاصة والصعبة.

لقد بدأ الرئيس زروال عمله وإستراتيجيته كرئيس الجمهورية بقرار إغلاق آخر معتقل في الصحراء وذلك في نوفمبر 1995 .كما قام بتعيين حكومة جديدة في 5جانفي 1996 يترأسها أحمد أويحيى متكونة من تقنوقراطيين شباب، معتمدا عليهم في مواصلة برنامج الإصلاحات الاقتصادية، في حين كان انشغاله منصبا حول مقاومة الإرهاب، وإنشاء الصرح المؤسساتي للدولة. (Quandt, w.1999. P 97-98) والتي جاءت على إثره المراجعة الدستورية من خلال استفتاء 28 نوفمبر 1996 كمحاولة لإدخال تعديلات على الدستور. وهذه إشارة إلى كون دستور 1989، الذي كرس مبدأ التعددية الحزبية في الجزائر لم يعد صالحا في بعض جوانبه ولاسيما في طبيعة أطر العمل الديمقراطي، باعتبار أن ما كانت تعيشه الجزائر من عدم استقرار أمني خطير زعزع طيلة سنوات الأزمة مؤسسات الدولة، كان سببه التسرع في التعددية السياسية الذي جاء بها دستور 1989 وعليه ظهر مشروع دستور 1996 مدروسا بشكل يتفادى بها تكرار ما حدث في 1991. وبذلك تم وضع ضوابط جديدة أهمها استحداث غرفة ثانية داخل البرلمان سميت مجلس الأمة، تأخذ بالحسم في بعض القضايا الهامة التي يستعصي حولها الإجماع داخل غرفة النواب. لكن هذا لم يمنع بأن كان الإتجاه العام لهذه التعديلات تصب في نفس توجه الدستور السابق. «بالفعل فإن نص 1996 ليس فقط أنه يقر اختيار التعددية السياسية، ولكنه يحدد تحرير المادة التي تقر بمبدأ التعددية الحزبية». (Gurdon, H. 1997. P 43)لكننا سوف لن نطيل الحديث كثيرا، ونكتفي بالقول، إن هذه التعديلات الدستورية ساهمت في تمرير قوانين جديدة مرتبطة

بالأحزاب السياسية وبقانون الانتخابات، وبهذا يمكن إدراكهما كعملية تمهيدية للانتخابات التشريعية حتى تحصل في إطار ميزان قوى سياسي لصالح السلطة .

هكذا إذن كانت البداية والتمهيد نحو انتخابات تشريعية مزمع إجراءها في 5جوان 1997. فباقتراب هذه الانتخابات عرفت البلاد انشغالا كبيرا بعملية التحضيرات، لكن الشيء الملاحظ هو ولادة حزب جديد يدعى RND (التجمع الوطني الديمقراطي) هذا الحزب الذي حاز على تأييد ومساندة السلطة حتى اشتهر بحزب السلطة. وهذا بالرغم من إعلان هذه الأخيرة عن حيادها . أما عن التدابير المتخذة، من أجل ضمان نتائج مرضية، فقد كانت تتمثل في إرغام حزب حماس والنهضة بسحب كلمة "إسلام"من نداءاتهم. زد على ذلك فقد تم تبني التمثيل النسبي للولايات، وهو ما يعطي ضمان، حتى لا يتمكن أي حزب من سحق الأحزاب الأخرى بنتائجه. وقد كانت إفرازات هذه الإنتخابات بأن تحصل حزب RNDعلى 155 مقعد، فهذا الحزب الذي أنشأ حديثا تحصل على 32٪ من الأصوات، أما المرتبة الثانية فقد تحصل عليها MSP(حماس سابقا) 69 مقعد وFLNتحصل على 62 مقعد، والنهضة تحصل على 34 مقعد، أما عن FFSوRCD فقد تحصلا على 19 مقعد. لكن تبقى النتيجة الأكثر وضوحا وجلاء هي تلك التي تتمثل في تشكيل حكومة ائتلافية قاعدتها حزب RND،FLN،MSP إلى جانب ذلك، فقد صار للواقع الجزائري وضوحا من حيث تحديد الإنتماءات الإيديولوجية وتحديدا من خلال الأحزاب. بحيث ظهرت أكثر وضوحا تلك التيارات المهيكلة للمجتمع الجزائري والتي تمثلت في التيار الإسلامي، التيار العصري والتيار الوطني -الشعبوي. هذا عن الإنتخابات التشريعية. أما ما يمكن استنتاجه من خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 1997 هي إستراتيجية ليامين زروال التي كانت تسير نحو إيجاد شرعية للنظام، وذلك من خلال تنظيم سلسلة من الانتخابات، لكن تبقى الاستفتاءات التي جاءت بعد الإنتخابات الرئاسية لـ1995 هي مؤشر الإنسداد السياسي والعودة للإحتكار لأنها أظهرت مدى إصرار النظام على تحكمه في المسار السياسي من خلال الأعمال التي كانت تتم من القمة نحو القاعدة، و الدليل على ذلك هو بروز حزب النظام RND بالفوز المطلق الذي كان بدوره مؤشرا لعدم وجود أي تغيير في الأفق وهو ما زاد من تصعيد عمليات العنف المسلح بمختلف

أشكاله ولا سيما المذابح الجماعية التي صارت ترتكب بشدة في حق المدنيين من سكان الأرياف وحتى المدن، فهذه المجازر جاءت كترجمة فعلية وعملية حادة في محاولة إسقاط شرعية النظام. وهو ما أعطى رؤية بعدم وجود تغيير حقيقي وأن الجزائر وقتها كانت لا تزال تبدو بعيدة عن الديمقراطية الفعلية، لكن في نفس الوقت، هذا لا يمنعنا من القول بوجود معارضة سياسية غالبا ما كانت تظهر على مستوى البرلمان من خلال النقاشات المتلفزة على المباشر، وهو ما أعطى مظهر بوجود حرية نسبية رغم العنف اللاّمتناهي والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي كانت ترمي بظلالها المظلم على مستوى كافة الوطن . وتبعا لهذه الوضعية جاء قرار الرئيس زروال وقتها فأحدث المفاجأة بإعلانه في أكتوبر1998 عن تقليص عهدته الرئاسية بتنظيم إنتخابات رئاسية مسبقة في أفريل 1999 وذلك دون الترشح لها باعتباره أنه حقق الجزء الأكبر من وعوده الإنتخابية سيما العودة إلى المسار الديمقراطي ببناء مؤسسات شرعية وكقناعة لتجسيد مبدأ التداول على السلطة كمبدأ أساسي للديمقراطية. وهكذا تم الترشح لرئاسيات أفريل 1999 ستة مرشحين وهم: عبد العزيز بوتفليقة، أحمد طالب الإبراهيمي، سعيد سعدي، مولود حمروش، حسين آيت أحمد، وعبد الله جاب الله، لكن الفوز كان من نصيب عبد العزيز بوتفليقة، الذي تبني عقب توليه الحكم خطة المصالحة الوطنية والوئام المدني. وعلى غرار سياسة الرحمة التي سبقته والتي شملت إصدار قانون العفو عن آلاف السجناء الإسلاميين وغير المتورطين في أعمال العنف،وإصدار مرسوم رئاسي في جانفي عام 2000 يقر بالعفو العام عن جميع أعضاء الجيش الإسلامي للإنقاذ الذين بدأوا بالفعل الإلتحاق بذويهم. وعلى ضوء هذه السياسات بدأت الجزائر تستعيد وتحقق نوع من عافيتها واستقرارها على الأقل ظاهريا . لكن الفرصة إلى السلم لا يمكن أن تفرض نفسها إلاّ في إطار دولة الحقوق التي تضمن التعايش بين رجل الدين ورجل السياسة، بين الهوية والعالمية، بين الخاص والعام، بين المدني والعسكري. (Remaoun, H. 2000.P 303).

خاتمة:

هكذا نصل من خلال تطرقنا للتحولات التي خضع لها الحقل السياسي طيلة العشرية المنصرمة أن الجزائر لم تصل إلى مرحلة التخلص الكامل من النظام غير الديمقراطي الذي يعرقلها، بالرغم من محاولة شطب استمراريتها من طريق الأحادية الحزبية. إننا عندما ننظر إلى التجربة الجزائرية من أجل تحويل الأفق السياسي، نستنتج أن كل المجهودات التي كانت تصب في اتجاه التغيير المؤسساتي جاءت من القمة. فإذا كانت مرحلة المسار الديمقراطي أعطت طابع تراجع الدولة وتقلصها، فإن مرحلة توقيف المسار الإنتخابي أعطت طابع عودة امتدادها . في حين كانت مرحلة العودة إلى المسار الانتخابي قد أعطت طابع الإستمرار لكن لديمقراطية مراقبة "جزئية"بمعنى ديمقراطية الواجهة، أي بنوع من الضبط والمراقبة . وفي هذا السياق نذكر أن الحماس والإهتمام بالقضايا السياسية التي ميزت بداية عشرية التسعينيات قد عرفت في أواخر هذه المرحلة من التقلص والفتور إلى درجة أن أصبح الإهتمام "بالترابالندو" يحل محل الإهتمام بالقضايا السياسية.

يبقى لنا أن نشير في الأخير، أن النسق السياسي عرف تحولات ميزه الإضطراب العميق والتسارع والكثافة في الأحداث، مما كان سببا للدخول في الأزمة أكثر من كونه طريقا للخروج منها. لأنه عمل على إقحام البلاد في دائرة العنف السياسي والمسلح الذي أدمى الجزائر طيلة سنوات التسعينيات حتى جعل منظومة الخطر والتهديد تتطور باستمرار بسبب غياب تمثيل سياسي شرعي .

المراجع:

- بهلول بلقاسم محمد حسن، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، تشريع وضعية الجزائر، مطبعة دحلب، الجزائر، 1994.
- جابي عبد الناصر، الانتخابات، الدولة والمجتمع، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999.
- عياشي أحميدة، الإسلاميون الجزائريون بين السلطة والرصاص، دار الحكمة، الجزائر، 1992.

Bibliographie:

- Addi Lahouari, L'Algérie et la démocratie, pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine, Editions la Découverte, Paris, 1995.
- Boukhobza M'hamed, Octobre 88, Evolution ou rupture?, Editions Bouchène, Algr, 1990.
- Dahmani Ahmed, L'Algérie à l'épreuve. Economie politique des réformes, 1980- 1997, Casbah Editions, Alger, 1999.
- Quandt William (B), Société et pouvoir en Algérie, la décennie des ruptures, traduit de l'Anglais par Bensemane M'hamed, Benabdel Aziz Mustapha, Benzenache Abdel hakim, Casbah, Editions, Alger, 1999.
- Remaoun hassan "Post face", in L'Algérie, Histoire, société et culture, ouvrage collectif, sous la coordination de Remaoun Hassan, Casbah Editions, Alger, 2000.

Revue:

- Gurdon Hubert, "La constitution Algérienne du 28 Novembre 1996", in Monde Arabe, Maghreb, Machrek, n° 156, Avril- Juin, 1997.